رسالة في
(اسم الجنس وعلَمِهِ وأسماء الكتب والعلوم)
تأليف
صالح بن يحيى بن يونس بن يحيى السعدي الموصلي (ت: ١٢٤٥هـ)
تحقيق ودراسة

أ٠ د٠ سليمان بن علي الضحيان (*)

المقدمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على النبي المصطفى محمد وعلى آله وصحبه، وبعدُ:

فقد تفنن علماء الأمة في ضبط العِلْمِ وتقريبِهِ؛ فألفوا المتون المختصرة، والشروح المطولة، والحواشي، والتقريرات، وأفردوا بعض أبواب العِلْمِ بالتأليف، وأفردوا – أيضًا – بعض مسائل العِلْمِ في رسائل لكشف غموضها وتجلية معناها، ومن المسائل المشكلة التي عُنِي العلماء بالتأليف فيها مسألة: (الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس)، فقد عُني العلماء بالتأليف فيها في العصور المتأخرة في القرن الثامن الهجري وما بعده، وممن ألف فيها صالح بن يحيى السعدي الموصلي المتوفى سنة ١٢٥٠هـ؛ إذ ألَّف رسالةً في تجلية الفرق بينهما، وألحق كلامه عنهما بتبيان الفرق بين (علم الجنس) و(علم الشخص) أيضًا، وختمها بمبحثين أبانَ فيهما نوعَ (أسماء الكتب)، و(أسماء العلوم) من حيث الجنسية والشخصية، وهما مبحثان نَدَرَ التطرُّقُ إليهما في كتب العلماء مما جعل لهذه الرسالة أهمية كبيرةً في هذا المجال، فهي بهذا تُعَدُّ إضافةً مهمةً في حقل دراسة

(*) الأستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها – كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية.

المصطلحات النحوية، وهذا ما دفعني لبعثها ونشرها محققة تحقيقًا علميًّا، وقد قدَّمت للنص المحقق بتمهيد، وثلاثة مباحث.

فأما التمهيد فخصصته للحديث عن التأليف في مصطلحات: (اسم الجنس، وعَلَم الجنس، وعلم الشخص).

وأما المبحث الأول فكان في ترجمة المؤلف، فتحدثت فيه عن اسمه، وحياته، ومؤلفاته، ووفاته.

وأما المبحث الثاني فجعلته للتعريف بالرسالة، وجعلته في ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: سبب تأليف الرسالة.

والمطلب الثاني: موضوع الرسالة مباحثها.

والمطلب الثالث: مصادر المؤلف في الرسالة.

وأما المبحث الثالث فكان عن مقدمات التحقيق، وجعلته في مطلبين، وهما:

المطلب الأول: في تحقيق اسم الرسالة، وتحقيق نسبتها إلى مؤلفها.

والمطلب الثاني: في وصف النسخة المعتمدة في التحقيق ومنهجي في التحقيق

وقد اختصرت الكلام قدر ما استطعت لظروف النشر في المجلات العلمية، واكتفيت بجعل مطلب: التعريف بالرسالة إضاءة كاشفة للرسالة.

وبعدَ هذه المباحث أوردت نص الرسالة محقَّقًا وفقَ قواعد تحقيق النصوص المتفق عليها لدى أهل التحقيق، من حيث نسخها وفق قواعد الإملاء الحديث، وشرح ما غمض من الألفاظ والمصطلحات، وتخريج ما فيها من نقول، وتوثيق ما فيها من شواهد.

وقد بذلتُ جهدي في إخراج النص كما وضعه مؤلفه، فإن أصبت فالحمد لله، وإن أخطأت فبقصور مني، وأستغفر الله منه.

**

التمهيد

التأليف في التفريق بين مصطلحات

(اسم الجنس، وعلم الجنس وعلم الشخص)

(اسم الجنس)، و(عَلَم الجنس) و(علم الشخص)، وما يلحق بها من مصطلحات (النكرة)، و(المعرف بأل) مصطلحاتٌ بينها تداخل في المعنى، فهل النكرة واسم الجنس بمعنى واحد، أو هما مختلفان؟ وهل المعرف بـ (أل) الجنسية نكرة أو معرفة؟ وهل عَلَم الجنس هو اسم الجنس أو هما مختلفان؟

هذا التداخل بين هذه المصطلحات جعل العلماء يُعْنَون بتبيانها، وقد اشترك النحويون والأصوليون والمناطقة في الحديث عن هذه المصطلحات، فأما النحويون فقد كانت عنايتهم بهذه المصطلحات متجهةً لتبيان نوعها من حيث التعريف والتنكير لما لهذا من أثر في التراكيب في أبواب المبتدأ والخبر، والنعت، والحال، والمنادى، والبدل، وكان حديث النحويين المتقدمين عن (اسم الجنس) ضمن حديثهم عن النكرة، وحديثهم عن اسم الجنس الجمعي ضمن حديثهم عن أنواع الجموع، ويستطردون في هذا، فيتناولون بالحديث (اسم الجنس الآحادي)، و(اسم الجنس الإفرادي)، وحديثهم عن (علم الجنس)، و(علم الشخص) ضمن حديثهم عن (العلم) في باب المعرفة والنكرة.

ومع تطور الدرس النحوي صار بعض النحويين يتحدث عن الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس في مبحث واحد[1].

وفي القرن الثامن أفرد بعض النحويين الحديث عن الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس في مؤلفات خاصة، وأول من أفرد الفرق بينهما بمؤَلَّف[2] – حسب

---

(١) انظر: شرح الكافية للرضي: ٣/٢٤٥ – ٢٤٧، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: ١/٢٣، وشرح التسهيل للمرادي: ١٦٧.

(٢) في فهرس مكتبة الحرم النبوي للمخطوطات رسالة بعنوان: مسألة تحرير الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس نسبها المفهرسون لابن الناظم؛ وهي في ٧ ورقات ضمن مجموع=

رسالة في (اسم الجنس وعلمه)

علمي القاصر – هو أبو جعفر أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي المعروف بابن خاتمة الأندلسي (ت ٧٧٠هـ)، وسمى رسالته (إلحاق العقل بالحس في الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس)[١]، ثم يحيى المغربي، وهو من علماء القرن التاسع، حيث ألفَّ رسالة في الحديث عن الفرق بينهما بعنوان (الفرق بين عَلَم الجنس واسم الجنس)[٢]، ثم كثر التأليف فيها في القرون المتأخرة الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر، ومن تلك المؤلفات: رسالة (الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس) ليحيى بن محمد الشاوي (ت ١٠٦٩هـ)[٣]، ورسالة (في الفرق بين الجمع واسمه وبين اسم الجنس وعَلَمه) لمحمد بن عبد الحي

= منسوب لابن الناظم برقم: ١١٨٢ / رقم الحاسب ٣٤١٠ مكتبة الحرم المدني، وقد اطلعت عليها في المكتبة المذكورة، واتضح أنها ليست لابن الناظم؛ إذ إن مصنفها متأخر جدًّا، فمصنفها ينقل عن الصبان المتوفى سنة ١٢٠٦هـ (ق ٢ من المخطوطة)، والأمير المتوفى سنة ١٢٥٠هـ (ق ٢ من المخطوطة).

(١) انظر: الأعلام للزركلي : ١/١٧٦-١٧٨؛ وهي رسالة مفقودة، أثنى عليها ابن غازي العثماني المكناسي، ووصفها بأنها رائقة بديعة، وأكثر النقل عنها، انظر إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق: ١/٢٥٣ – ٢٥٧. وآخر من وجدته يورد نصًّا منها محمد الأمين الشنقيطي (١٤٠٥هـ) في كتابه (رحلة الحج إلى بيت الله الحرام) ص٣٦، ويظهر من نصه أنه ينقل عن غيره حيث قال وهو يتحدث عن الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس: "اختلف فيه العلماء...، واختار بعض المحررين من المتأخرين من ذلك الاختلاف ما حققه ابن خاتمة من أن الفرق اعتباري".

(٢) حقق الرسالة أ.د. عبد الفتاح الحموز، ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشرة، عدد(٣٤) ، ١٤٠٨هـ ، ص ١١٥-١٢٤، وقَّدر أن مؤلفها يحي المغربي توفي سنة ٧٥٠ هـ تقريبا، وهذا غير صحيح؛ لأنه نقل في رسالته الأخرى عن (أيّ) عن شرح الألفية للشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، ويظهر من الرسالة أن صاحبها متأخر، فهو من علماء القرن التاسع.

(٣) لها نسخة مخطوطة في المكتبة الوطنية في الرياض، رقم الحفظ (١٤٢٢) ، عن نسخة الظاهرية برقم ٦٨٦٧.

الداودي (ت ١١٦٨هـ) [١]، و(تحقيق الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس) لابن الجوهري أحمد بن الحسن المصري الشافعي (ت١٢١٥هـ)[٢]، و(تقييد في الفرق بين النكرة واسم الجنس وعَلَم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولام العهد الذهني ولام الاستغراق ولام العهد الخارجي) لابن كيران الفاسي (ت١٢٢٧هـ)[٣]، ورسالة بعنوان (إتحاف الإنس في العَلَمَيْنِ واسم الجنس) لمحمد بن محمد السنباوي المشهور بالأمير (ت١٢٥٠هـ)[٤]، ورسالة (سؤال عن الجنس وعن الفرق بين الجنس واسم الجنس وبينهما وبين عَلَم الجنس، وبين اسم الجنس واسم الجمع، وبين اسم الجمع والجمع) لمحمد بن علي الشوكاني(ت ١٢٥٠هـ) [٥]، و(رسالة في عَلَم الشخص والجنس واسم الجمع والحقيقة والماهية) لمحمد الدمنهوري (ت ١٢٨٨هـ) [٦]، و(مطلب بيان الاستئناس في بيان الأعلام وأسماء الأجناس) لشيخ الأزهر سليم البشري(ت١٣٣٥هـ)[٧]، ومنها رسالة صالح بن يحيى السعدي الموصلي(ت ١٢٤٥هـ)، وهي موضوع تحقيقي هذا.

---

(١) لها نسخة مخطوطة في مجموعة الرفاعي، مكتبة القدس للمخطوطات.

(٢) انظر: هدية العارفين: ٦٣٦/١، ولهذه الرسالة نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية، مصر، القاهرة، رقم الحفظ:[٩٥] [٨٦٢ مجاميع].

(٣) حققتُها ونشرتها مجلة عالم المخطوطات والنوادر في الرياض.

(٤) حققها الأستاذ الدكتور إبراهيم الحندود، ونشرها في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية ج ١٥، ع ٢٥، عام ١٤٢٣هـ.

(٥) نشرت الرسالة ضمن (الفتح الرباني من رسائل الإمام الشوكاني) ج ١٢/ ٥٠٩٥ – ٦٠٠٨ ، بتحقيق صبحي حلاق، وقد أسقط المحقق كلمة (الجمع) الأخيرة من العنوان، والتصحيح من النسخة المخطوطة.

(٦) لها نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، رقم الحفظ: (٢٦٢).

(٧) لها نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، قيدت فيها باسم (رسالة في مبحث العلمين واسم الجنس والنكرة)، رقم الحفظ: (٢٦٨٥).

وأما الأصوليون فكانت عنايتهم في حديثهم عن الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس متجهة للدلالة، وكان حديثهم عن المصطلحين في مبحث المطلق والمقيد، وحديثهم عن اسم الجنس في مبحث العام والخاص، وأول من رأيته نُقِل عنه الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس من الأصوليين – حسب اطلاعي القاصر – شمس الدِّين عبد الحميد بن عِيسَى الخسروشاهي (ت٦٥٢هـ)؛ قال القرافي: "وكان الشيخ شمس الدين الخسروشاهى ورد الديار المصرية، وكان ... يطلب الفرق بين اسم الجنس وعَلَم الجنس، فما كان يجدُ مَنْ يجيبه، وكان يزعم أنه لا يعرِفُ تحقيقَ هذا الموضع في الديار المصرية إلا هو، ولم أرَ أنا مَن يعرفه، وكان يذكر الفرق لطلبته"[١].

وأما المناطقة فيبحثون اسم الجنس في مبحث (الكلي والجزئي) حين يتحدثون عن الكليَّات الخمس، ومنها (الجنس)[٢].

وأما مصطلح المعرف بـ (أل) بجميع أنواعها، فقد بحثه النحويون في أقسام المعرفة، ومنها المعرف بـ (أل)، وفي إعراب الجملة بعد المعرف بـ (أل) الجنسية في مبحث الجمل التي لها موقع من الإعراب، وتوسعوا في الحديث عنه في كتب حروف المعاني[٣].

وبحثه الأصوليون في مبحث (العام)؛ إذ يرون أن المعرف بـ (أل) أحد صيغ العموم[٤].

**

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول:٢/٦٠١.

(٢) انظر: التقريب لحد المنطق: ٢٦، ومعيار العلم في فن المنطق: ١٠١.

(٣) انظر: الجنى الداني: ١٩٢– ٢٠٤، ومغني اللبيب: ٧١ – ٧٨.

(٤) انظر: تلقيح الفهوم في صيغ العموم: ٤٢٢–٤٢٥، ٤٣٦ –٤٣٩، ٤٤٠.

المبحث الأول

ترجمة المؤلف

هو صالح بن يحيى بن يونس بن يحيى السعدي الموصلي[١].ينتسب إلى أسرة آل محضر باشي الموصلي[٢]، ولُقِّبَ بـ (تقي الدين) [٣]، ويُلحق اسمه بلقب (أفندي)، وهو لقب عثماني يطلق على علماء الدين وأرباب السلك العلمي[٤].

ولد في القرن الثاني عشر الهجري، وأدرك نصف القرن الثالث عشر الهجري تقريبًا، ولم تُحَدد سنة ولادته.

وهو من أسرة ذات شأن في مدينتها آنذاك، فجده يونس بن يحيى نائب الشرع وكاتب الديوان في عهد الوزير حسين باشا الجليلي، وقد لُقِّب بذي الوزارتين، وتوفي سنة ١١٩٢هـ[٥]، وشقيقه قاسم بن يحيى السعدي كان شاعرًا بليغًا، وتولى الكتابة في ديوان الإنشاء في الموصل، وكان يتقن التركية والفارسية[٦].

أما المترجم فكان مشاركًا في علوم الشرع، والمنطق، والفلك، فله فيها تصانيف كما سنذكر لاحقًا.

وكان –أيضًا– من العلماء المبرزين في اللغة، ونبغ في نظم الشعر بالعربية والفارسية والتركية، وله في ذلك ديوانٌ جمع فيه شعره باللغات الثلاث، قال سليمان صائغ الموصلي: "وجدنا له ديوانًا يقع في ١٩٤صحيفة من القطع المتوسط، جمع

---

(١) انظر: تاريخ الموصل لسليمان صائغ موصلي: ٢٤٤/٢ ، ومعجم المؤلفين: ١/ ٨٢٨.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي في العراق: ١٣٧/٢، ومقدمة الدكتورين زهير زاهد، وهلال ناجي في تحقيقهما لأرجوزة في علم رسم الخط لصالح الموصلي نشر في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع ، ص: ٣٤٦.

(٣) ينظر: تاريخ الموصل لسليمان صائغ موصلي: ٢٤٤/٢ .

(٤) ينظر: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية: ٣٦٢.

(٥) ينظر مقدمة الدكتورين زهير زاهد، وهلال ناجي في تحقيقهما لأرجوزة في علم رسم الخط لصالح الموصلي نشر في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع ، ص: ٣٤٦.

(٦) ينظر: تاريخ الموصل لسليمان صائغ موصلي: ٢٤٧/٢، وقد ترجم له وأورد شيئا من شعره في: ٢٤٧/٢.

فيه قصائده البليغة التي نظمها في اللغات الثلاث؛ العربية، والتركية والفارسية، ونظمه فيها جيد، حسن السبك، بليغ المعنى، وفيه التشطير والتخميس والغزل والمراسلات، وكثر شعره في مديح الوزير يحيى الجليلي"[١]، وقد أورد له سليمان صائغ الموصلي ثلاثة مقاطع من ثلاث قصائد، مطلع المقطع الأول:

هاتِ علِّلْني بأخبارِ الهوى لا أرى راحةَ نفسي في عناها[٢]

وكان من أنبغ الخطاطين في عصره، قَلَّدَ في ابتداء أمره خطوطَ المشاهير، ثم كتب خط (التعليق) فأجاده غاية الإجادة، ومهر في خط (المثنى)، وكتب خط (الجليلي)، وكان خطه في النسخ عجيبا، وغاية في الجمال والإتقان[٣].

ومهر في الإنشاء حتى بلغ رئاسة ديوان الإنشاء في إمارة الجليليين في الموصل[٤].

ولم يذكر في ترجمته أسماء شيوخه ولا تلاميذه، ويظهر أنه لم يجلس للتدريس؛ إذ كان موظفًا في ديوان الإنشاء.

مؤلفاته:

ذكر له مترجموه أسماء سبعة عشر مؤلفًا[٥]، وهي:

أولا: مؤلفاته في اللغة:

١- رسالة مطلب في بيان ما تمس الحاجة إلى معرفته من اسم الجنس وعلمه وأسماء الكتب والعلوم. وهي موضوع تحقيقي هذا.

---

(١) تاريخ الموصل: : ٢/٢٤٥.

(٢) ينظر: تاريخ الموصل لسليمان صائغ موصلي: ٢/٢٤٥-٢٤٦.

(٣) انظر: مقدمة الدكتورين زهير زاهد، وهلال ناجي في تحقيقهما لأرجوزة في علم رسم الخط لصالح الموصلي نشر في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع ، ص: ٣٤٦.

(٤) انظر: تاريخ الموصل: ٢/٢٤٥.

(٥) انظر في الحديث عن مؤلفاته: تاريخ الأدب العربي في العراق:٢/١٣٧-١٣٨، ومعجم المؤلفين: ٥/٣. وانظر -أيضًا- في الحديث عن مؤلفاته وأماكن وجود المخطوطات منها: مقدمة الدكتورين زهير زاهد، وهلال ناجي في تحقيقهما لأرجوزة في علم الرسم الخط لصالح الموصلي نشر في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، ص ٣٤٦-٣٤٨.

٢- منظومة في الصرف.

٣- شرح منظومته في الصرف.

٤- تعليقات على حاشية اللاري على شرح الجامي على الكافية لابن الحاجب.

٥- حاشية على السيوطي في شرح الألفية (النهجة المرضية).

٦- أرجوزة في رسم الخط وشرحها، حققها الدكتوران زهير زاهد، وهلال ناجي، ونشر التحقيق في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع.

٧- مجموعة فيه مختارات من قصائد الحماسة، قال سليمان صائغ الموصلي بعد أن ذكر ديوانه: "وفي ذيل هذا الديوان مجموعة صغيرة جمع فيها مختارات من قصائد الحماسة"[١].

ثانيا: مؤلفات في علوم الشريعة:

١- حاشية على الخيالي في علم الكلام.

٢- شرح المنظومة في علم الحديث.

٣- عقد الدرر في مصطلح أهل الأثر، وهو شرح لمنظومة في المصطلح لمعروف البرزنجي.

٤- رسالة في الفرائض.

٥- التحذير عما يوجب التكفير.

ثالثا: مؤلفاته في علوم الوضع والمنطق والفلك والموسيقى:

١- رسالة في علم الجفر.

٢- حاشية على شرح الشمسية في المنطق.

٣- حاشية على شرح رسالة الوضع لعصام الدين .

٤- حاشية على الجغميني في الهيئة.

٥- تعليقات على الأغاني الكبير في علم الموسيقى.

---

(١) تاريخ الموصل لسليمان صائغ موصلي: ٢/٢٤٥.

وفاته:

قُتِلَ -رحمه الله- في الفتنة التي حدثت في الموصل سنة ١٢٤٥هـ، وفيها قُتل والي الموصل، واتهِم العُمَري - أحد زعماء الموصل - بقتله، فنُفِي إلى مدينة تلعفر، ونُصِّبَ أمين باشا الجليلي واليًا جديدًا على الموصل، لكن ما لبِث العُمَري وأعوانه أنْ أغاروا على الموصل، فنشبت معارك دامت ثلاثة أسابيع تمخضت عن فرار الوالي الجديد إلى بغداد، وقُتِل فيها بعض موظفي الولاية، وكان من بينهم صاحب الترجمة رحمه الله رحمةً واسعة[١].

وقد أغرب رضا كحالة إذ ذكر أن وفاته سنة ١٢٥٢هـ[٢]، وهذا لا يصح؛ إذ إن وفاته محفوظة بسبب الواقعة التي قتل فيها.

**

(١) انظر: المرجع الأخير من المراجع السابقة ص: ٣٤٦.

(٢) معجم المؤلفين: ٣/٥.

المبحث الثاني

التعريف بالرسالة

المطلب الأول: سبب تأليف الرسالة:

السبب الباعث على تأليفها أن المؤلف – رحمه الله – رأى أن الحاجة في وقته تمس إلى معرفة التفريق بين اسم الجنس، وعَلَم الجنس، قال في مقدمته: "وبعد، فهذه رسالة ألفتها في بيان ما تمس الحاجة إلى معرفته من اسم الجنس وعَلَمه والفرق بينهما معنى، وأن أسماء الكتب والعلوم أعلام أشخاص أم أعلام أجناس متحرِّيًا للإيجاز مائلا عن التطويل"(١).

المطلب الثاني: موضوع الرسالة ومباحثها:

موضوع الرسالة تبيان الفرق بين ثلاثة مصطلحات (اسم الجنس)، و(علم الجنس)، و(علم الشخص)، وتحديد نوع (أسماء الكتب)، و(سماء العلوم) هل هي علام أجناس أو أعلام أشخاص؟

وقد احتوت الرسالة على أربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول في الرسالة: الفرق بين عَلَم الجنس وعَلَم الشخص، حيث عرَّف (العَلَم الشخصي) بأنه: "ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له كـ(زيد)"(٢).

وعرَّف (العَلَم الجنسي) بأنه: "ما وضع لمعين في الذهن، أي: مُلاحَظ الوجودُ فيه كـ (أسامة)، فإنه وضع لماهية السَّبُع المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة"(٣).

---

(١) رسالة السعدي الموصلي: ق:١.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

ثم أورد اعتراضًا على هذا التعريف الأخير فقال: "فإن قلت: لو كان عَلَمَ الجنس موضوعًا للماهية لزم امتناع إطلاقه على الأفراد الخارجية، كأن يقال: هذا أسامة، وهو باطل، قلت: إطلاقه على الأفراد الخارجية من حيث اشتمالها على الماهية حقيقي، ومن حيث خصوصها مجازي، كما صرح به الجلال المحلي في (شرح جمع الجوامع)، فإن أردت امتناعه بالاعتبار الأول مطلقًا أو حقيقة فالملازمة ممنوعة، أو بالاعتبار الثاني مطلقًا فكذلك، أو حقيقة فالملازمة مسلَّمة"(١).

المبحث الثاني في الرسالة: تعريف (اسم الجنس) والفرق بينه وبين (عَلَمَ الجنس)، فقد أورد خلافًا بين العلماء في تعريف (اسم الجنس)، وبناء على خلافهم في تعريفه يختلف التفريق بينه وبين (عَلَمَ الجنس)، وذكر أن لهم في تعريف (اسم الجنس) قولين:

أحدهما: وعليه الأكثر، أنه موضوع للماهية مع وحدة لا بعينها، وسُمِّيَ فردًا منتشرًا، وعليه الزمخشري وابن الحاجب والرضي والتفتازاني، فعلى هذا لا فرق بين اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني إلا أن في المعرف إشارة إلى الحضور دون المنكر.

ثانيهما: أنه موضوع للماهية من حيث هي هي كـ(عَلَمَ الجنس)، وعلى هذا لا فرق بين اسم الجنس المنكر والمعرف بلام الحقيقة إلا باعتبار الحضور في الثاني دون الأول.

وذكر أن الفرق بين عَلَمَ الجنس واسمه على المذهب الأول ظاهر؛ لأن (عَلَمَ الجنس) موضوع للماهية من حيث هي هي، واسمه موضوع لها باعتبار وحدة لا بعينها.

---

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

وأما على المذهب الثاني فالفرق بينه بين اسم الجنس النكرة أن (عَلَمَ الجنس) موضوع للماهية باعتبار حضورها في الذهن، و(اسم الجنس) موضوع للماهية في نفسها لا بالاعتبار المذكور.

ثم أورد الفرق بين (عَلَمَ الجنس) و(اسم الجنس المعرفة) فذكر أن (عَلَمَ الجنس) يدل على الماهية المعينة من حيث هي معينة معلومة من جوهر اللفظ، بخلاف اسم الجنس المعرفة فإن التعيين فيه مستفاد من الإرادة.

والتعيين حاصل في الأقسام الثلاثة إلا أنه مصاحب في (اسم الجنس) النكرة، ملاحَظ في (اسم الجنس) المعرفة كعَلَمه، لكنه في (اسم الجنس) من الأداة، وفي علمه من جوهر اللفظ[1].

المبحث الثالث في الرسالة: أسماء الكتب هل هي أعلام شخصية أو جنسية ؟، وقد ذكر سبعة احتمالات، وذلك أنها إما أن تكون موضوعة للألفاظ وحدها، أو للمعاني وحدها، أو للنقوش وحدها، أو للألفاظ والمعاني، أو للألفاظ والنقوش، أو للمعاني والنقوش، أو للمركبة من الثلاثة (الألفاظ والمعاني والنقوش)، ورجَّح أنها أعلام أشخاص على الأرجح[2].

ثم ذكر أن ثمة احتمالا آخر قويا، فقال: "ولو قيل بأنها – أي أسماء الكتب – أعلام أجناس بدليل إدخال اللام على كثير منها كـ(الكافية)، و(الشافية) – وإن جاز أن تكون زائدة للمح الأصل؛ لأن الأصل عدم الزيادة مع العلمية مع أن العلمية الجنسية تقديرية اضطرارية – لم يكن بعيدًا، فتأمله"[3].

---

(١) انظر: المرجع السابق: ق ١–ق٢.

(٢) المرجع السابق: ق:٣.

(٣) المرجع السابق: ق: ٣.

المبحث الرابع في الرسالة: في أسماء العلوم هل هي شخصية أو جنسية؟، ذكر أن الاحتمالات ثلاثة، قال: "الاحتمالات هنا – على ما ذكره الشريف المحقق قدس سره– ثلاثة، فإنها إما أن تطلق ويراد بها المسائل، أو الإدراكات المتعلقة بها، أو الملكة الحاصلة من تكرر مشاهدتها مرة بعد أخرى، وإطلاقها على هذه المعاني إما بطريق الاشتراك عرفًا، أو بطريق الحقيقة في الإدراك والمجاز في الآخرَيْنِ كما صرح به قدس سره...، والحق الحقيق بالقبول أنها على هذا التقدير أسماء أجناس، لأنها كـ(ماء، وعسل) في جواز الإطلاق على القليل الكثير، ووصفه بالنكرة نحو: هذا فقه شريف، وهذا نحوٌ نافعٌ، وعدم جواز الابتداء بها "[1].

المطلب الثالث: مصادر المؤلف في رسالته

بالنظر إلى حجم الرسالة فإن المتبادر إلى الذهن ألا تكثر مصادر المؤلف في رسالته، إلا أننا وجدنا أنه قد صرَّح بمصادر كثيرة مقارنة بحجم الرسالة، ومصادره فيها إما كتب نقل منها، أو علماء أورد أقولهم، ودونك التفصيل:

أولا: مصادره من الكتب

بالنسبة إلى الكتب فقد صرَّح بالنقل من ستة كتب، كتابان نحويان، وكتاب في أصول الفقه، وثلاثة كتب في البلاغة، وهي:

أولها كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) وهو كتاب نحوي، فقد أورد له نصًّا في حديثه عن (علم الجنس)[2].

والكتاب الثاني (البدر الطالع في حلِّ جمع الجوامع) لجلال الدين محمد بن أحمد الأنصاري، المعروف بالجلال المحلي (٨٦٤هـ)، وهو كتاب في أصول

(١) المرجع السابق: ق: ٣.

(٢) ينظر: رسالة السعدي الموصلي: ق ١.

الفقه، وقد ذكر رأيًا، ونصَّ على أن المحلي صرَّح به في كتابه المذكور[١].

والكتاب الثالث (شرح اللمحة البدرية) لجمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١ هـ)، وهو كتاب نحوي، وقد أورد له رأيه في أن علم الجنس معرفة لفظًا ومعنى[٢].

والكتاب الرابع (المطول في شرح تلخيص المفتاح) لسعد الدين مَسْعُود بن عمر التَّفْتَازَانِيّ (ت: ٧٩٢هـ)، وهو كتاب في البلاغة، وقد أورد له تقريرا بأنَّ المعرف بلام الحقيقة وعَلَمَ الجنس إذا أُطلقا على الواحد، يكون حقيقةً[٣].

والكتاب الخامس (حاشية على المطول) هو لعلي بن محمد الجرجاني المعروف بالشريف الحسني الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ)، وهو كتاب في البلاغة، وقد نقل عنه في ثلاثة مواضع، الأول في الاعتراض على رأي التفتازاني السابق[٤]، والثاني في تقريره عن أسماء الكتب: هل هي أسماء أجناس أم أسماء أشخاص؟[٥]، والثالث في تقريره عن أسماء العلوم: هل هي أسماء جناس أو اسماء أشخاص؟[٦].

والكتاب السادس (الأطول في شرح تلخيص المفتاح) لعصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني، (ت: ٩٤٥ هـ)، وهو كتاب في البلاغة، وقد نقل عنه اعتراضًا على رأي سعد الدين التفتازاني السابق[٧].

وقد وثقت نقوله من هذه الكتب في هوامش النص المحقق.

---

(١) ينظر: رسالة السعدي الموصلي: ق ١.

(٢) ينظر: المرجع السابق ق ٢.

(٣) ينظر: المرجع السابق ق ٣.

(٤) ينظر: المرجع السابق ق ٣.

(٥) ينظر: المرجع السابق ق ٢.

(٦) ينظر: المرجع السابق ق ٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق ق ٤.

ثانيا: مصادره من العلماء

أورد السعدي الموصلي أسماء خمسة علماء استقى منهم في تقرير بعض الأحكام دون أن يصرِّحَ بالنقل من كتبهم، بل اكتفي بذكر آرائهم، وهم: الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)[١]، وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)[٢]، وابن مالك (ت ٦٧٠ هـ)[٣]، ورضي الدين الإستراباذي (توفي تقريبا ٦٨٦هـ)[٤]، وسعد الدين التفتازاني (ت٧٢٢هـ)[٥].

**

(١) ينظر: رسالة الموصلي: ق ١.
(٢) المرجع السابق: ق ١
(٣) المرجع السابق: ق ٢.
(٤) المرجع السابق: ق ١
(٥) المرجع السابق: ق ١.

المبحث الثالث

مقدمات التحقيق

المطلب الأول: تحقيق اسم الرسالة وتحقيق نسبتها إلى مؤلفها

أولا: تحقيق اسم الرسالة:

لم ينص المؤلف على اسمٍ لرسالته؛ إذ بدأها بقوله بعد البسملة والحمدلة: "فهذه رسالةٌ ألَّفتُها في بيان ما تَمَسُّ إليه الحاجة من اسمِ الجنس وعَلَمِهِ، والفرق بينهما معنًى، وأنَّ أسماءَ الكتب والعلوم أعلامُ أشخاصٍ أمْ أعلامُ أجناسٍ".

ولإغفال المؤلف تسميتها، جاءت تسميتها مختلفةً في فهارس مكتبات المخطوطات، فقد وردت تسميتها في المكتبات التي تحتفظ بنسخٍ منها بأكثر من اسم، ففي مكتبة الأوقاف ببغداد سجلت باسم (رسالة في اسم الجنس)[1]، وفي مكتبة جامعة صلاح الدين –وهي النسخة التي بين يديَّ– فهرست باسم (الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس).

ولأن المؤلف لم ينص على عنوان لها، فإن العنوان المناسب يؤخذ من مقدمته، فيكون العنوان (رسالة في اسم الجنس وعلَمِهِ وأسماء الكتب وأسماء العلوم).

ثانيًا: تحقيق نسبتها إلى مؤلفها

الرسالة نسبتها إلى مؤلفها ثابتةٌ بلا ريب، والدليل على ذلك أمران:

الأول: أن كلَّ من ترجم له نسبها إليه كما سبق ذكر هذا في كلامنا عن مؤلفاته، وذُكِرَ أنه انتهى من تأليفها سنة ١٢١٣هـ[2].

---

(١) انظر: مقدمة الدكتورين زهير زاهد، وهلال ناجي في تحقيقهما لأرجوزة في علم رسم الخط لصالح الموصلي نشر في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع ، ص: ٣٤٦.

(٢) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الثاني: أن اسم المؤلف كتب في آخر النسخة التي بين يديَّ، وهذه النسخة يحتمل أنها النسخة التي كتبها المؤلف نفسه؛ إذ في آخرها سُجِّلَ اسمُهُ دون أيِّ لقبٍ بما يشبه التوقيع، فقال في ختامها: "والحمد لله أولا وآخرًا، وصلاته وسلامُهُ على نبيه محمدٍ وآلِهِ وصحبه أجمعين. صالح أفندي موصلي"، فلو كان ناسخها غيرَهُ، لأضفى على المؤلف أوصاف التبجيل كما هي عادة النساخ في التراث الإسلامي.

المطلب الثاني: في وصف النسخة المعتمدة في التحقيق ومنهجي في التحقيق:

أولا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

للرسالة أكثر من نسخة مخطوطة، فلها نسختان في مكتبة أوقاف بغداد برقمي (٥٠٧)، و(٦٠٧٢)، ونسخة ضمن خزانة إبراهيم الآلوسي في مكتبة أوقاف بغداد أيضًا برقم (٨١٨)[١].

وقد حاولت جاهدًا الحصول على هذه النسخ الثلاث، لكني لم أستطع، وقد حصلت على نسخةٍ مصورة من مكتبة جامعة صلاح الدين في مدينة تكريت في العراق، وهي برقم (٢/٤١٦).

وهذه النسخة تتكون من أربع ورقات، في الورقة الأولى ٢٠ سطرا، وفي الورقة الثانية ٢٤ سطرًا، وفي الورقة الثالثة ٢١ سطرا، وفي الورقة الرابعة ١٤ سطرًا.

وتتراوح كلمات السطر فيها ما بين١٤ إلى ١٦ سطرًا. وخطها أقرب إلى خط الرقعة، وهو واضح ليس فيه طمسٌ ولا سَقْطٌ، وفي آخرها كتب الناسخ: "والحمد لله أولا وآخرًا، وصلاته وسلامُهُ على نبيه محمدٍ وآلِهِ وصحبه أجمعين. صالح أفندي موصلي". وهذا ما يجعلني أقول: إن هذه النسخة يحتمل أنها بخط مؤلفها؛ إذ

(١) انظر: مقدمة الدكتورين زهير زاهد، وهلال ناجي في تحقيقهما لأرجوزة في علم رسم الخط لصالح الموصلي نشر في مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع ، ص: ٣٤٦.

جاء اسم مؤلفها -كما ترى- دون أيِّ لقبٍ بما يشبه التوقيع، فلو كان ناسخها غيرَهُ، لأضفى على المؤلف أوصاف التبجيل كما هي عادة النساخ في التراث الإسلامي.

ثانيًا: منهجي في التحقيق.

١- نسخت النص وفقًا لقواعد الإملاء الحديث.

٢- عزوت ما في الرسالة من أقوال لم يُذكَرْ قائلوها إلى أصحابها، وخرَّجت ما فيها من أقوال معزوة لعلماء بتخريجها من كتبهم.

٣- شرحت معاني بعض الكلمات الغريبة، وبيَّنت معاني المصطلحات الواردة في النص.

٤- ترجمت للأعلام الواردة في النص.

٥- خرَّجت ما فيها من شواهد شعرية، وهو شاهد واحد فقط.

ثالثًا: صور للورقتين الأولى والأخيرة للمخطوط.

صورة الورقة الأولى من المخطوط.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وهاب جلائل النعم والصلاة والسلام على المفرد العلم سيدنا محمد المبعوث إلى أشرف الأمم وعلى آله وصحبه الهادين إلى الطريق الأقوم وبعد فهذه رسالة إلى القضاء ببيان ما تمس الحاجة إلى معرفته من اسم الجنس وعلمه والفرق بينهما مع أن أسماء الكتب والعلوم أعلام أشخاص أم أعلام أجناس منح بالإيجاز مائلا عن سبيل التطويل وقد رتبتها على ثلثة فصول وخاتمة الفصل الأول في اسم العلم الشخصي وهو ما وضع لمعين في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع له كزيد وجنسي وهو ما وضع لمعين في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كأسامة فاز ووضع لماهية السبع المتحدة في الذهن باعتبار كونها متعينة معلومة فإن قلت لو كان علم الجنس موضوعا للماهية لزم امتناع إطلاقه على الأفراد الخارجية كان يقال هذا أسامة والثاني باطل قلت إطلاقه على الأفراد الخارجية من حيث اتحادها مع الماهية حقيقي ومن حيث خصوصها مجازي كما صرح به الجلال المحلي في شرح جمع الجوامع فإن أردت بامتناع إطلاقه على الأفراد امتناعه بالاعتبار الأول مطلقا أو حقيقة فالملازمة ممنوعة أو بالاعتبار الثاني مطلقا فكذلك أو حقيقة فالملازمة مسلمة وبطلان التالي ممنوع وقد أشار سيبويه إلى أن إطلاق علم الجنس على الأفراد إنما هو من حيث اتحادها مع الماهية حيث قال إذا قلت هذا أبو الحرث إنما تريد هذا الأسد أي هذا الذي سمعت باسمه أو عرفت بشمائله ولا تشير إلى شخص قد عرفته بعينه ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمثاله له هذا الاسم انتهى وحاصله اللفظ مستعمل في الماهية والوحدة تأتي بعينها وتستفاد فرد منتشر ومشى عليه ابن الحاجب والزمخشري والشيخ الرضي وتبعه النقاد ولذا فعلى هذا لا فرق بين اسم الجنس المنكر والمعرف بلام العهد الذهني إلا أن في المعرف إشارة إلى الحضور

دوه المنكر

صورة الورقة الأخيرة من المخطوط

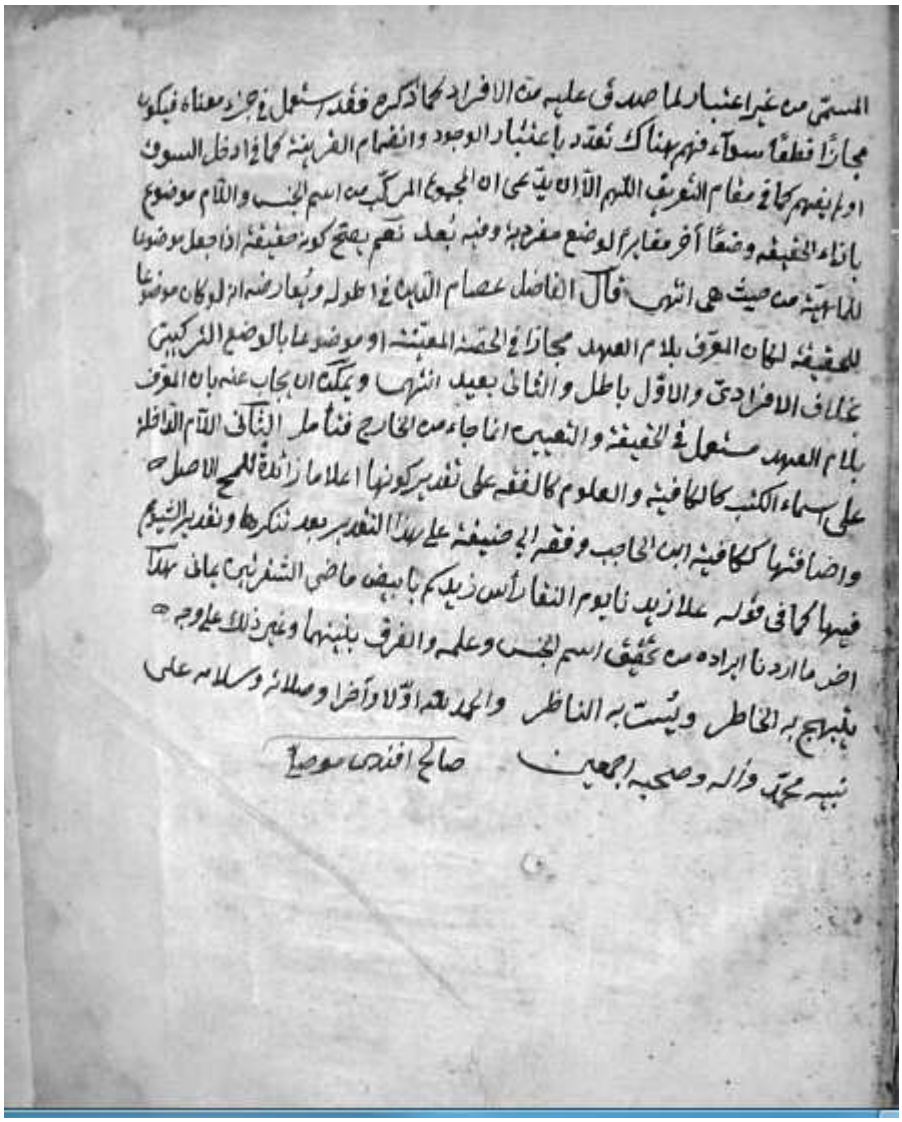

المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كما ذكرنا فقد يستعمل في جزء معناه فيكون
مجازاً قطعاً سواء فهم هناك تقدير باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في ادخل السوق
او لم يفهم كما في مقام التعريف اللهم الا ان يدعى ان المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوع
بازاء الخفيفة وضعاً آخر مغايراً لوضع مفرديه وفيه بُعد نعم يصح كونه خفيفة اذا جعل موضوعاً
للماهية من حيث هي اتفاقاً قال الفاضل عصام الدين في اطوله ويُعارضه انه لو كان موضوعاً
للخفيفة لكان المعرف بلام العهد مجازاً في الحصة المعينة او موضوعاً بالوضع التركيبي
بخلاف الافرادي والاول باطل والثاني بعيد انتهى ويمكن ان يجاب عنه بان المعرف
بلام العهد مستعمل في الخفيفة والتعيين انما جاء من الخارج فتأمل الثاني اللام الداخلة
على اسماء الكتب كالكافية والعلوم كالفقه على تقدير كونها اعلاماً زائدة للمح الاصل
واضافتها كالكافية ابن الحاجب وفقه ابي حنيفة على هذا التقدير بعد تنكيرها وتقدير المسمى
فيها كما في قوله علا زيد نايوم التقا رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يماني هذا
اخر ما اردنا ايراده من تحقيق اسم الجنس وعلمه والفرق بينهما ونحن ذلك على وجه
يتبلج به الخاطر ويُسر به الناظر والحمد لله اولاً وآخراً وصلاته وسلامه على
نبيه محمد وآله وصحبه اجمعين صالح افندي موصلي

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وهَّاب جلائلِ النعم، والصلاة والسلام على المفرَدِ العَلَم سيدِنا محمدٍ المبعوث إلى أشرف الأُمَم، وعلى آلِهِ وصحبه الهادين الى الطريق الأُمَمَ[1]، وبعد: فهذه رسالةٌ ألَّفتُها في بيان ما تَمَسُّ إليه الحاجةُ من اسمِ الجنس وعَلَمِهِ، والفرق بينهما معنًى وأنَّ أسماءَ الكتب والعلوم أعلامُ أشخاصٍ أمْ أعلامُ أجناسٍ مُتَحَرِّيًا للإيجاز مائِلًا عن التطويل.

وقد رتَّبْتُها على ثلاثةِ فصولٍ وخاتمةٍ.

الفصل الأول

قسَّم النحاة العَلَمَ إلى شَخْصِيٍّ، وهو: ما وُضِعَ لِمُعَيَّن في الخارج لا يتناول غيرَهَ من حيثُ الوضعُ له كـ (زيد)[2].

وجِنْسِيٍّ: وهو ما وُضِعَ لِمُعَيَّن في الذهن[3]، أي: مُلاحَظ الوجودُ فيه كـ (أسامة)؛ فإنه وُضِعَ لماهِيَّةِ السَّبُع[4] المتَّحِدَةِ في الذهن باعتبار كونها متعيِّنةً معلومةً.

---

(١) (الأُمَم) بضم الهمزة أي: (الوسط)، وأما بفتحها فهو (القُرب) جاء في لسان العرب: ١٢/ ٢٨، مادة (أمم): "الأُمَمُ: القَصْد الَّذِي هُوَ الوسَط . والأَمَمُ: القُرب" .

(٢) ينظر تعريف العلم الشخصي عند النحويين في: المفصل: ٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ١٧٠.

(٣) ينظر تعريف (العلم الجنسي) عند النحويين في: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٩/١ – ٤٠، وشرح التسهيل: ١٧٠/١، وشرح التصريح على التوضيح: ١٣٧/١.

(٤) "السَّبُعُ: يقع على ما له ناب من السباع ويعدو على الناس والدواب، فيفترسها مثل: الأسد، والذئب، والنمر، والفهد، وما أشبهها" لسان العرب: ٨/ ١٤٧، مادة (سبع). والمقصود به في كلام المؤلف الأسد.

فإن قلتَ: لو كان عَلَمُ الجنس موضوعًا للماهِيَّةِ[1]، لَزِمَ امتناع إطلاقه على الأفراد الخارجية، كأنْ يقال: هذا أسامةُ. والتالي باطل[2].

قلتُ: إطلاقه على الأفراد الخارجية من حيثُ اشتمالُها على الماهِيَّةِ حقيقيٌّ، ومن حيث خصوصُها مجازيٌّ كما صرَّح به الجلالُ المحليُّ[3] في (شرح جمع الجوامع)[4]، فإن أردت بامتناع إطلاقه على الأفراد امتناعَه بالاعتبار الأول[5]

---

(١) المَاهِيَّة، جاء في كشاف اصطلاحات الفنون: ١٤٢٣/٢: "هي مأخوذة عن (ما هو؟) بإلحاق ياء النسبة، وحذف إحدى الياءين للتخفيف. . . ، وإلحاق التاء للنقل من الوصفية إلى الاسميّة". وعرَّفها في الاصطلاح بقوله: "الماهيَّة هي الحقيقة المُعَرَّاة عن الأوصاف في اعتبار العقل" كشاف اصطلاحات الفنون: ١٧٧١/٢، وعرَّفها الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات: ١٩٥/١ بأنها تطلق – غالبًا – على الأمر المتعقل من حيث إنه مقول في جواب: ما هو؟ ، وعند المناوي: " ماهية الشيء: ما بدا لشيء هو هو" التوقيف على مهمات التعارف: ٢٩٥، وانظر أيضًا: دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون: ١٣٧/٣.

(٢) يقصد بـ (التالي) جواب الشرط، وهو قوله: "لزم امتناع اطلاقه على الأفراد الخارجية". وهو اصطلاح منطقي؛ إذ الجملة الشرطية في (المنطق) تتكون من (المقدَّم) وهو فعل الشرط، و(التالي) وهو جواب الشرط. ينظر: الجمل في المنطق: ٣.

(٣) هو جلال الدين محمد بن أحمد بن إبراهيم الأنصاري، يعرف بالجلال المحلي نسبة للمحلة الكبرى في مصر، من علماء اللغة والأصول، ولد سنة ٧٩١هـ، وتوفي سنة ٨٦٤هـ، له عدة مؤلفات منها: (البدر الطالع في حل جمع الجوامع)، و(شرح تسهيل الفوائد لابن مالك)، و(تفسير الجلالين) ألَّف نصفه الأخير، وأكمله تلميذه السيوطي.
انظر ترجمته في: الضوء اللامع: ٣٩/٧ – ٤١، وشذرات الذهب: ٤٤٧/٩ – ٤٤٨، والأعلام: ٣٣٣/٥.

(٤) ينظر كلام المحلي في: البدر الطالع في حلِّ جمع الجوامع: ٢٢٧/١.

(٥) الاعتبار الأول في كلامه هو ما ذكره آنفًا، وهو (إطلاقه على الأفراد الخارجية من حيث اشتمالُها على الماهِيَّةِ).

مطلقًا[١] أو حقيقةً، فالملازمة ممنوعةٌ، أو بالاعتبار الثاني[٢] مطلقًا[٣]، فكذلك، أو حقيقةً، فالملازمة مسلَّمَةٌ، وبطلان التالي ممنوع[٤].

وقد أشار سيبويه[٥] إلى أن إطلاق عَلَم الجنس -أي: حقيقته- على الأفراد إنما هو من حيث اشتمالها على الماهية حيث قال: إذا قلت: (هذا أبو الحارثِ) إنما تريد: هذا الأسدُ، أيْ: هذا الذي سمعت باسمه، أو عرفت أشباهه، ولا تشير إلى شيء قد عرفته بعينه، ولكنَّك أردتَ: هذا الذي كلُّ واحد من أمَّتِهِ له هذا الاسم.[٦] انتهى.

وحاصله: اللفظ مستعمل في الماهية، والوحدةُ مستفادةٌ من الخارج بهذا.

واختلف في (اسم الجنس) على مذهبين:

أحدهما -وعليه الأكثر- أنه موضوعٌ للماهيَّة مع وِحْدَةٍ لا بعينها، وتسمى فردًا منتشرًا. ومشى عليه ابن الحاجب[٧]،

---

(١) الاعتبار الأول في كلامه هو ما ذكره آنفًا، وهو (إطلاقه على الأفراد الخارجية من حيث اشتمالُها على الماهِيَّةِ).

(٢) أي: حقيقةً ومجازًا.

(٣) الاعتبار الأول في كلامه هو ما ذكره آنفًا، وهو (إطلاقه على الأفراد الخارجية من حيث اشتمالُها على الماهِيَّةِ).

(٤) (التالي) أي: جواب الشرط، وهو قوله: "لزم امتناع اطلاقه على الأفراد الخارجية".

(٥) سِيبَوَيْه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، و(سِيبَوَيْه) لقبه: إمام من أئمة البصريين في النحو، أخذ عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، عيسى بن عمر، وغيرهم، ألَّف أهم كتاب في علم النحو، وهو (الكتاب). توفي سنة ١٨٠ هـ . تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٨/ ٣٥١، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٩- ٢٣٠.

(٦) ينظر: الكتاب: ٩٤/٢. وقد تصرف المؤلف بعبارة سيبويه بحذف بعض الكلمات منها.

(٧) ينظر رأي ابن الحاجب في كتابَيْهِ: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٢/١، وأمالي ابن الحاجب: ٣٢٥/١.

وابن الحاجب هو: جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي العلامة المتفنن بالنحو والصرف والأصول، ولد سنة ٥٧٠هـ، وتوفي سنة ٦٤٦هـ، من مؤلفاته (الشافية في الصرف)، و(الكافية في النحو) و(الإيضاح في شرح المفصل). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ١٣٤/٢-١٣٦، والأعلام: ٢١١/٤.

والزمخشري[1]، والشيخ الرَّضي[2] وتبعه التفتازاني[3].

فعلى هذا لا فرق بين اسم الجنس المنكَّر والمعرَّف بلام العهد الذهني إلا أنَّ في المعرَّفِ إشارةً إلى الحضور [ق:٢] دون المنكَّر[4].

ثانيهما: أنه موضوع للماهيَّةِ من حيثُ هي هي كعَلَم الجنس.

وعلى هذا لا فرق بين اسم الجنس المنكَّر والمعرَّف بلام الحقيقة[5] إلا باعتبار الحضور في الثاني دون الأول نظير ما مرَّ.

---

(١) ينظر رأيه في: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٣.

والزمخشري هو جار الله محمود بن عمر الزمخشري، من كبار علماء اللغة، ولد في زمخشر، وجاور في مكة، وتوفي سنة ٥٣٨هـ، من مؤلفاته: (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، والمفصل في صنعة الإعراب، وأساس البلاغة). تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٩، والأعلام: ٧/ ١٧٨.

(٢) ينظر رأيه في شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٧٩.

والرضي هو رضي الدين محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، عالم بالعربية نحوًا، وصرفًا، وشعرًا، وبلاغة، من أهل أستراباذ. من مؤلفاته (شرح الكافية، وشرح الشافية)، توفي في آخر لقرن السابع. تنظر ترجمته في: الأعلام: ٨٦/٦.

(٣) ينظر رأيه في كتابه المطول على التلخيص: ٢٢٥.

والتفتازاني هو: سعد الدين مَسْعُود بن عمر بن عبد الله التَّفْتَازَانِيّ عَالم بالنحو والتصريف والمعاني وَالْبَيَان والأصلين والمنطق وَغَيرهَا، ولد سنة ٧١٢هـ، وتوفي بسمرقند سنة ٧٩٢هـ، له عدة مؤلفات منها: (شرح التلخيص) مطول وآخر مختصر، و(شرح التصريف العزي) في الصرف، و(التلويح في كشف غوامض التنقيح في أصول الفقه). انظر ترجمته في: الدرر الكامنة: ١٢٢/٦، وبغية الوعاة: ٢٨٥/٢، والأعلام: ٧، ٢١٩

(٤) ينظر في هذا: كتابه المطول على التلخيص: ٢٢٥.

(٥) (لام الحقيقة) هي ما اصطلح النحويون على تسميتها بـ(لام الجنس)، قال الأشموني: "الرجلُ خيرٌ من المرأةِ، فالأداة في هذا لتعريف الجنس" علق على ذلك الصبان بقوله: " (فالأداة في هذا لتعريف الجنس) أي: نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما تصدق عليه من الأفراد، وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة". شرح الأشموني مع حاشية الصبان:=

وقد تبيَّن لك أنَّ الفرق بين عَلَم الجنس واسمه على المذهب الأول ظاهرٌ؛ لأن عَلَم الجنس موضوعٌ للماهيَّة من حيثُ هي هي، واسمه موضوعٌ لها باعتبار وِحْدَةٍ لا بعينها، أعني المنتشر.

وأما على المذهب الثاني فالفرق بينه وبين اسمِ الجنسِ النكرةِ: أن عَلَم الجنس موضوعٌ للماهيَّة باعتبار حضورها في الذهن كما مرَّ، واسم الجنس موضوعٌ للماهيَّة في نفسها لا بالاعتبار المذكور(١).

وأما الفرق بينه وبين اسمِ الجنسِ المعرفةِ فهو أنَّ عَلَم الجنس يدلُّ على الماهيَّة المعيِّنَةِ من حيثُ هي معيّنةٌ معلومةٌ بجوهر اللفظ بخلاف اسم الجنس فإنَّ التعيين فيه مستفادٌ من الأداة.

والحاصلُ أنَّ التعيينَ حاصلٌ في الأقسام الثلاثة إلا أنه مصاحبٌ في اسمِ الجنسِ النكرةِ، ملاحَظٌ في اسمِ الجنسِ المعرفةِ كعَلَمِهِ، لكنَّهُ في اسم الجنس من الأداة، وفي عَلَمِهِ من جوهر اللفظ.

فإن قلتَ: ما الدليل على أن عَلَم الجنس معتبرٌ فيه الحضور دون اسمِهِ النكرةِ؟

قلتُ: هو إجراؤهم أحكامَ المعارف على الأول دون الثاني، وذلك أنَّه لا يضافُ، ولا يدخلُ عليه حرفُ التعريف، ولا يُنعَتُ بالنكرة، ولا يبتدأُ به، وتنتصبُ النكرة بعده على الحال، ويُمنَعُ من الصرف مع سببٍ آخر غير العلمية كالتأنيث في (أُسامَة)(٢)،

= ٢٥٩/١ -٢٦٠، ومن العلماء من يرى شمولها -أيضا- لام العهد. ينظر: الحاشية على المطول: ١٠٥، وقال ابن كيران: "وأما المُعَرَّفُ بِلَام العَهْدِ الذِّهْنِيِّ فهو عَيْنُ المُعَرَّفِ بلامِ الحَقِيْقَةِ إلا أنَّهُ استُعْمِلَ في فردٍ مُبْهَمٍ مجازًا من استعمال المُقَيَّدِ في المُطْلَقِ للقرينَة الدالَّة على الفَرْدِيَّةِ، والفَرْدُ حاملٌ لها لكن بِقَيْدِ حُضُورِهَا الذِّهْنِيِّ". ينظر: تقييد في الفرق بين النكرة واسم الجنس وعَلَم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولام العهد الذهني : ق٣.

(١) أي: لا باعتبار حضورها في الذهن.

(٢) (أسامة): علم جنس للأسد. ينظر: التذييل: ١٠٨/٢.

و(ثُعَالَـةَ)[١]، ووزنِ الفعلِ فـي (بنـات أَوْبَـرَ)[٢]، و(ابـن آوى)[٣]، وللزيـادة[٤] فـي (سُبْحَانَ)[٥]، و(كَيْسَانَ)[٦]. فلمـا عـاملوه معاملـةَ المعرفـة، وعـاملوا اسـمَ الجـنس معاملةَ النكرة، دلَّ ذلك على افتراق مدلولَيْهِما[٧]، وإلا لزِم التَّحَكم. فبالأثر يُستَدَلُّ على المؤثر.

وبهـا ظهـر أنَّ علـم الجـنس معرفـةٌ لفظًـا ومعنـى، وإنْ وَقَـعَ لابـن مالـكٍ[٨] تبعًـا لجماعة من النحويين.

---

(١) (ثُعالَـة) علـم جنس للثعلـب. ينظـر: الكتـاب لسيبويه: ٩٣/٢. وفـي العين: ١٠٩/٢ مـادة (ثعل): "الأنثى من الثعالب ثُعالة، ويقال للذّكر –أيضًا– ثعالة"، لكن أبا منصور الأزهري قال في تهذيب اللغة: ١٩٨/٢ مادة (ثعلب): "ويقال لكل ثعلب إذا كان ذكرا: هذا ثُعالةُ، كما ترى بغير صرف، ولا يقال للأنثى: ثُعالة".

(٢) (بنـات أوبـر) نـوع مـن الكمـأة، عـن الأصـمعي: "يقـال للمزغبـة مـن الكمـأة: بنـات أَوْبَـرَ، واحدتها: ابن أَوْبَرَ، وهي الصغار". لسان العرب: ١٥/ ١٩٠، مادة (وبر).

(٣) (ابن آوى) جاء فـي تـاج العروس: ٢١/ ١٦٨، مـادة (سبع): "من جنس الذئاب، إلا أنـه أصغر جرما، وأضعف بدنا"، وفي المعجم الوسيط: ١/ ٣٤: " حَيَوَان من الفصيلة الْكَلْبِيَّة، وَهُوَ أَصْغر حجمًا من الذِّئْب".

(٤) أي: زيادة الألف والنون.

(٥) (سبحان) عَلَمٌ واقـع علـى معنـى التسبيح، وهو مـصدر معنـاه البراءة والتنزيـه، ولـيس منـه فعل، وإنما هو واقع موقعَ التسبيح الذي هو المصدر في الحقيقة، جُعِل علمًا على هذا المعنى، فهو معرفة لذلك. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١١٩.

(٦) (كَيْسَان) علمٌ على الغدر. ينظر: شرح المفصل: ١٢٢/١.

(٧) عبَّر عن ذلك السيوطي بعد أن نص على أن علم الجنس معرفةٌ بدليل أنـه يعامل معاملة المعرفة ويفارق النكرة: "وذلك دليل علـى افتراق مـدلوليهما؛ إذ لـو اتحدا معنـى لما افترقا لفظا". همع الهوامع: ١/ ٢٨١.

(٨) ينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل: ١١٥/١.
وابن مالك هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، من كبار علماء النحو، أخذ عن أبي علي الشلوبين في الأندلس، وهاجر إلى المشرق، من مؤلفاته (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصـد) وشـرحه، و(الكافيـة الـشافية) وشـرحها، والخلاصـة)، وتـوفي فـي دمـشق سـنة ٦٧٢ هـ. تنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام للذهبي: ٥٠/ ١٠٨– بغية الوعاة:١/ ١٣٠– ١٣٧.

خلافُه[1]، قال ابن هشام[2] في (شرح اللمحة): وكثيرٌ من الضعفاء يستشكل دعوى التعريف في عَلَم الجنس، وربما غلَّطَ النحاةَ في ذلك سَفَهًا بغير علم، ومن استشكل ذلك، فلْيسْتشكِلْ التعريفَ بالألف واللام الجنسية أو الحضورية؛ فإنَّ عَلَم الجنس لا يُستعمَل إلا هذين الاستعمالين[3].

الفصل الثاني: في أسماء الكتب

اِعْلَمْ أولا أن الاحتمالات في هذا المقام سبعة كما ذكره سيِّد المحققين[4] -قُدِّسَ سِرُّهُ- في بعض كتبه[5]، وذلك أنها:

---

(١) نص أبو حيان على أن هذا الرأي هو رأي سيبويه والعلماء المستقرئين للنحو، إذ قال عن أعلام الجنس: "وسيبويه والمستقرئون هذا الفن العربي أعرف بأغراض العرب ومناحيها في كلامها، وقد ذكروا أن هذه الأسماء شائعةٌ شياعَ النكرات، وأنها عوملت معاملة المعارف لفظًا، فأُطلِقَ عليها معارف لذلك". التذييل: ١٠٩/٢.

(٢) ابن هشام الأنصاري هو جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بابن هشام الأنصار، من كبار علماء النحو في مصر في زمنه، أخذ عن أبي حيان وغيره، من مصنفاته (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، و(قواعد الإعراب) توفي سنة ٧٦١ هـ. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٦٨/٢-٧٠، والأعلام: ٤/ ١٤٧.

(٣) ينظر كلام ابن هشام في شرح اللمحة البدرية: ٣٤٦/١. وقد تصرف فيه المؤلف تصرفًا قليلا بحذف بعض الكلمات. وفي قول ابن هشام في نصه (فإن علم الجنس لا يُستعمَل إلا هذين الاستعمالين) إشارة إلى تعريفه له؛ إذ عرَّف (علم الجنس) بقوله: "ما عُيِّن مسماه تعيينَ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية".

(٤) المقصود به السيد الشريف الجرجاني، وسيصرح المؤلف بلقبه (الشريف) لاحقًا.
وهو علي بن محمد بن علي الشريف الحسني الجرجاني عالم متفنن في اللغة والأصول والتفسير والمنطق ،عاش معظم حياته في شيراز، من مؤلفاته: المصباح في شرح المفتاح، والتعريفات، وحاشية الكشاف. وتوفى سنة: ٨١٦ هـ. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: ٢/ ١٩٦- ١٩٧ ، والأعلام: ٧/٥-٨.

(٥) ذكرها الشريف الجرجاني في كتابه حاشية على المطول: ٤٠-٤١.

- إما أن تكون موضوعةً للألفاظ وحدهَا.
- أو للمعاني وحدَها.
- أو للنقوش وحدَها.
- أو للألفاظ والمعاني.
- أو للألفاظ والنقوش.
- أو للمعاني والنقوش.
- أو للمركب من الثلاثة، أعني: الألفاظ والمعاني والنقوش.

فعلى الأول -وهو المختار عنده قُدِّسَ سِرُّهُ – تكون أسماء الكتب أعلامَ أشخاصٍ على الأرجح.

فإن قلتَ: فعلى هذا ينبغي إلَّا يُطلق اسم الكتاب كـ (الكافية) -مثلًا- على غير لفظ المؤلف لاختلاف الحال باختلاف المحل.

قلتُ: هذا تدقيقٌ فلسلفي لا يَلتفت إليه أربابُ العربية؛ فإن العُرف لا يعُدُّ لفظَ غيرِهِ غيرَ لفظِهِ، بل يقال في العرف في تلك الألفاظ الصادرة عنه وعن غيره: إنها ألفاظٌ واحدةٌ، وكذا على التقدير الثاني[1] كما هو ظاهر.

وأما على التقدير الثالث[2] فالظاهر أنها أعلامُ أجناسٍ؛ لأنَّ كونها أعلامَ أشخاصٍ يستدعي عدم جواز إطلاقها على غير نسخة المؤلف كما لا يخفى[3].

ويمكن أن يقال بأنها [ق: ٣] على هذا التقدير أعلامُ أشخاصٍ موضوعة بالوضع العام كما في أسماء الإشارة والموصولات، بل [لا][4] يبعد أن يُدَّعى ذلك في أعلام الأجناس كلها.

---

(١) أي: على تقدير أن أسماء الكتب موضوعةٌ للمعاني وحدَها.

(٢) أي: على تقدير أن أسماء الكتب موضوعةٌ للنقوش وحدَها.

(٣) لا أدري ما سبب منع إطلاقها على غير نسخة المؤلف إذا كانت أعلام أجناس؟ إذ بالإجماع يجوز إطلاق اسم الشخص كـ (ماجد) على أي رجل، فكذا أسماء الكتب إذا قلنا إنها أعلام شخصية.

(٤) (لا) ساقطة من كلام المؤلف في ما يظهر لي، فالمعنى يتطلَّبها.

ولو قيل بأنها –أي: أسماء الكتب– أسماءُ أجناسٍ بدليل إدخال اللام على كثير منها كـ (الكافية)، و(الشافية) –وإن كان للمح الأصل[١]؛ لأن الأصل عدم الزيادة مع أن العلميَّة الجنسية تقديريةٌ اضطرارية– لم يكنْ بعيدًا. فتأملْه.

ويُعلَمُ مما ذكرنا أنها على التقدير الرابع[٢] أعلامُ أشخاصٍ على الأرجح.

وعلى الخامس[٣] والسادس[٤] والسابع[٥] أعلام أجناس على الظاهر، ووجهه غير خفي على الفطن.

الفصل الثالث: في أسماء العلوم

الاحتمالات هاهنا على ما ذكره الشريف المحقق[٦] –قُدِّسَ سِرُّهُ– ثلاثةٌ: فإنها:

- إما أنْ تُطلَق ويراد بها المسائل.
- أو الإدراكات المتعلقة بها.
- أو الملَكَة الحاصلة من تَكَرُّرِ مشاهدتها مرَّةً بعد أخرى.

وإطلاقها على هذه المعاني إما بطريق الاشتراك عُرفًا، أو بطريق الحقيقة في الإدراك، والمجاز في الآخرَيْن[٧] كما صرَح به قُدِّسَ سِرُّهُ.

---

(١) لمح الأصل هنا يراد به أن العلم المنقول مما يقبل (أل) قد يُلْمَحُ أَصْلُهُ، فتدخل عليه (أل)، وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كـ (حارث، وقاسم، وحسن، وحسين) أو مصدر كـ (الفضل)، أو اسم عَيْنٍ كـ (نُعْمان)، فإنه في الأصل اسمٌ للدَّمِ. ينظر: أوضح المسالك: ١/ ١٨٣

(٢) أي: على تقدير أن أسماء الكتب موضوعةٌ للألفاظ والمعاني.

(٣) أي: على تقدير أن أسماء الكتب موضوعةٌ للألفاظ والنقوش.

(٤) أي: على تقدير أن أسماء الكتب موضوعةٌ للمعاني والنقوش.

(٥) أي: على تقدير أن أسماء الكتب موضوعةٌ للمركب من الألفاظ، والمعاني، والنقوش.

(٦) ذكرها الشريف الجرجاني في كتابه حاشية على المطول: ٤٠.

(٧) أي: الأول والثالث حسب ما ذكره الشريف الجرجاني وأورده المؤلف آنفًا.

فعلى التقدير الأول[١] تكون أعلامَ أجناس؛ لأنَّ النَّحْو -مثلًا- لم يوضعْ لمسائلَ معيَّنةٍ، وإلا لم يَجُزْ إطلاقُه على تلك المسائلِ إذا زِيدَ فيها مسألةٌ، أو نُقِصَ منها مسألةٌ، وهو باطلٌ قطعًا، بل هو موضوعٌ لما كان بحثًا[٢] عن[٣] أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً[٤]، فيكون عَلَمَ جنسٍ.

ولا يبعد أنْ يقال بأنها أعلامُ أشخاصٍ موضوعةٌ بالوضع العام نظير ما مرَّ[٥].

والحقُّ الحقيقُ بالقبول أنها على هذا التقدير أسماءُ أشخاصٍ؛ لأنها كـ (ماءٍ، وعَسَلٍ) في جواز الإطلاق على القليل والكثير[٦]، ووصفها بالنكرة نحو: (فقهٌ شريفٌ)، و(هذا نحوٌ نافعٌ)، وعدم جواز الابتداء بها نحو: (نحوٌ علمٌ نافعٌ) مع أن العَلَمِيَّةَ الجنسية تقديريةٌ اضطراريةٌ كما مرَّ. فلْيُتأَمَّلْ.

ويُعلم من هذا حالها على التقدير الثاني[٧]، وكذا على التقدير الثالث[٨] بأدنى تأمل. فافْهَم.

---

(١) أي: على تقدير أن أسماء العلوم يراد بها مسائل العلم.

(٢) في الاصل (باحثا)، وهو سهو من المؤلف، فالمعنى يتطلَّب ما أثبتُ.

(٣) كرَّر المؤلف -سهوًا- حرف الجر (عنْ)، والمعنى لا يتطلبها، ولهذا حفتها..

(٤) ينظر تعريف (علم النحو) في: الخصائص لابن جني: ٣٥/١، والتذييل والتكميل: ١/ ١٤.

(٥) يشير إلى تقريره السابق حين ذكر أنَ (أسماء الكتب) إذا كانت وضعت للنقوش فإنه لا يبعد أن تكون أعلامَ أشخاصٍ موضوعة بالوضع العام كما في أسماء الإشارة والموصولات، بل لا يبعد أن يُدَّعى ذلك في أعلام الأجناس كلها.

(٦) وهو ما يُسمى (اسم جنس آحادي) عند النحويين، قال الصبان: "تقسيم اسم الجنس إلى إفرادي وجمعي غير حاصر؛ إذ منه ما ليس جمعيًّا ولا إفراديًّا. . . ، ثم رأيت بعض المحققين زاده، وسمَّاه أحاديا" حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٨/١.

(٧) أي: على تقدير أن أسماء العلوم يراد بها الإدراكات المتعلقة بها.

(٨) أي: على تقدير أن أسماء العلوم يراد بها الملَكَة الحصلة من تكرر مشاهدتها مرَّةً بعد أخرى..

الخاتمة

تشمل تنبيهين:

الأول: ذكر التفتازاني في (المطوَّل) أنَّ المعرف بلام الحقيقة وعَلَمَ الجنس إذا أُطلقا على الواحد، يكون حقيقةً[١]، وأورد عليه السيد[٢] -قُدِّسَ سِرُّهُ- أن اسمَ الجنس عنده إنما يكون موضوعًا لواحد من آحاد جنسه، فإذا عُرِّف بـ (لام الحقيقة)، [و][٣] أُرِيد به[٤] مفهوم [ق: ٤] المسمَّى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد كما ذكره، فقد استُعمل في جزء معناه، فيكون مجازًا قطعًا سواء فُهِمَ هناك تعدُّدٌ باعتبار الوجود وانضمام القرينة كما في (اُدْخُل السوقَ) أو لم يُفهمْ كما في مقام التعريف، اللهم إلا أن يُدَّعى أن المجموع المركب من اسم الجنس واللام موضوعٌ بإزاء الحقيقة وضعًا آخرَ مغايرًا لوضع مفردَيْهِ، وفيه بُعْدٌ، نَعَمْ، يصح كونه حقيقةً إذا جُعِل موضوعًا للماهِيَّةِ من حيث هي[٥]. انتهى.

قال الفاضل عصام الدين[٦] في أطوله: ويعارضه أنَّه[٧] لو كان موضوعًا للحقيقة، لكان المعرَّف بـ (لام العهد) مجازًا في الحِصَّةِ[١] المعينة، أو موضوعًا

---

(١) ينظر قول التفتازاني في المطول: ٢٢٧.

(٢) هو الشريف الجرجاني الذي سبقت ترجمته.

(٣) ساقطة من الأصل المخطوط، والزيادة من حاشية الشريف الجرجاني على المطول.

(٤) في المخطوط (فيه)، والتصحيح من حاشية الشريف على المطول.

(٥) ينظر نص الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول: ١٠٦. وقد تصرف فيه المؤلف يسيرًا جدا بحذف بعض الكلمات، وإعادة صيغة بعضها.

(٦) هو عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الإسفراييني، عام متفنن في اللغة والصول الفقه، أخذ عن أبيه وجده، ولد وعاش في إسفرايين في خراسان، وتوفي في سمرقند سنة : ٩٤٥ هـ، من تصانيفه: شرح الشافية في التصريف، والأطول في شرح تلخيص المفتاح للقزويني، وحاشية على تفسير البيضاوي. تنظر ترجمته في: شذرات الذهب: ١٠/ ٤١٧، والأعلام: ٦٦/١.

(٧) أي: (اسم الجنس) كما في نص الأطول ، والمؤلف هنا حذفه لفهمه من السياق.

بالوضع التركيبي بخلاف[٢] الإفرادي، والأول باطلٌ[٣]، والثاني بعيدٌ[٤]. انتهى.

ويمكن أن يُجاب عنه بأنَّ المعرف بـ (لام العهد) مستعمل في الحقيقة والتعيينُ إنما جاء من الخارج. فتأمَّلْ.

الثاني: اللامُ الداخلة على أسماء الكتب كـ (الكافية) والعلوم كـ (الفقه) -على تقدير كونها أعلامًا- زائدةٌ للمح الأصل، وإضافتها كـ (كافية ابن الحاجب)، و(فقة أبي حنيفة) على هذا التقدير بعد تنكيرها وتقدير الشيوع فيها كما في قوله:

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ[٥]

هذا آخر ما أردنا إيرادَهُ من تحقيق اسم الجنس وعَلَمِهِ، والفرقِ بينهما، وغير ذلك على وجهٍ يبتهجُ به الخاطرُ، ويُسَرُّ به الناظرُ.

والحمد لله أولا وآخرًا، وصلاته وسلامُهُ على نبيه محمدٍ وآلِهِ وصحبه أجمعين.

صالح أفندي موصلي.

**

---

(١) (الحصة) أي: النصيب. ينظر: لسان العرب: ١٤/٧، مادة (حصص).

(٢) في (الأطول): على خلاف. وهو التعبير الصحيح.

(٣) في (الأطول) (بالاتفاق) بعد كلمة (باطل).

(٤) في (الأطول): (جدا) بعد (بعيد). وينظر نص عصام في الأطول: ١/ ٣١٨.

(٥) البيت من الطويل، ونسب إلى رجل من طيِّئ في: المقاصد النحوية: ١٢٩٧/٣، وشرح شواهد المغني ١٦٥/١، وهو بلا نسبة في: المسائل الحلبيات: ٢٩٨، وسر صناعة الإعراب: ١٢١/٢ ، والمفصل: ٢٩، والبديع في علم العربية: ٣٧/٢، وأمالي ابن الحاجب: ٣٢٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٤٧/١.

قائمة المراجع والمصادر

- الأطول شرح تلخيص المفتاح، عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عرب شاه، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان. بدون طبعة وتاريخ.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط(١٥)، ٢٠٠٢ م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر قدارة، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، سوريا، ط (١)، ٢٠٠٥م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- البدر الطالع في حل جمع الجوامع، جلال الدين المحلي، تحقيق: مرتضى علي الداغستاني، مؤسسة الرسالة، سوريا، دمشق، ط(١)، ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ط(١)، ١٤٢٠ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر دار الهداية، الكويت، ١٩٦٥م.

- تاريخ الأدب العربي في العراق، عباس العزاوي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٩٦٢م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.
- تاريخ الموصل، القس سليمان صائغ موصلي، الطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ١٩٢٣م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء نشر دار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، أبو محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٠٠م.
- تقييد في الفرق بين النكرة واسم الجنس وعَلَم الجنس والمعرف بلام الحقيقة ولام العهد الذهني، نسخة من مقتنيات مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز في الدار البيضاء في المملكة المغربية برقم (ms٥٠٧_M٥).
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف المناوي، الناشر: عالم الكتب عبد الخالق ثروت، القاهرة، مصر، ط(١)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الجمل في المنطق، أفضل الدين محمد بن ناماور الخونجي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- الحاشية على المطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، السيد الشريف أبو الحسن الجرجاني، تحقيق د. رشيد أعرض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنا، ط (١)، ٢٠٠٧م.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، تأليف: محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- الخصائص المؤلف: أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: محمد النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعين ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط(٢)، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، تأليف: عبد النبي الأحمد نكري، عرَّب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، محمد الأمين الشنقيطي الجكني، دار ابن تيمية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر. من دون طبعة وتاريخ.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط(١)، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي)، محمد بن أحمد ابن غازي المكناسي، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، تحقيق: عبد الرحمن السيد، و محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمرادي (القسم النحوي)، بدر الدين الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- شرح التصريح على التوضيح، تأليف: خالد الأزهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تأليف: رضى الدين، تحقيق: أ. د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط(١)، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
- شرح شواهد المغني المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ) وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان مذيل بتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري،، تحقيق: هادي نهر، الناشر: دار النشر دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع تاريخ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م.

- شرح المفصل، تأليف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، من دون رقم طبعة أو تاريخ.
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر، دار ومكتبة الهلال.
- الفتح الرباني من رسائل الإمام الشوكاني، محمد علي الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حلاق، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، بلا تاريخ ورقم الطبعة.
- الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تأليف: محمد بن علي التهانوي، تحقيق: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٩٩٦م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، من دون طبعة وتاريخ الطبع.
- المعجم الوسيط، تأليف: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، بتكليف من مجمع اللغة العربية في القاهرة، نشر دار الدعوة، مصر، القاهرة. بلا تاريخ طبع، ولا رقم للطبعة.
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠١٣م.

- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الناشر مكتبة المثنى ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا ،الناشر: دار المعارف، مصر ، ١٩٦١ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: : مازن المبارك ، محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر ، دمشق ،الطبعة السادسة، ١٩٨٥ م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط(١)، ١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين العيني، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط(١)، ١٤٣١ هـ-٢٠١٠ م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتقديم سيدني جليزر، مكتبة أضواء السلف، القاهرة، مصر.
- نفائس الأصول في شرح المحصول، أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

المجلات:

- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية عشرة، عدد(٣٤).
- مجلة المورد المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٦م.

* * *